دور المنظمات غير الحكومية
في مكافحة الجرائم المالية

د/ لعرج سمير
أستاذ محاضر "ب" بكلية الحقوق، جامعة بومرداس

إذا كانت الدول والمنظمات الدولية الحكومية تسعى جاهدة من أجل التوعية والتحسيس بخطورة الجرائم المالية وضرورة فرض الرقابة على مصادر وحركة رؤوس الأموال داخل الدول وخارجها، وكذا معرفة مختلف الوسائل المعتمدة في مكافحة هذه الجرائم، فإنه إلى جانب الجهود الحكومية، فإن هناك جهودا أخرى في هذا المجال، ولكن ليس من طرف الجهات الحكومية، بل من طرف جهات خاصة تتكون من أفراد عاديين، وضعوا نصب أعينهم النضال من أجل الحد من أهم وأخطر الجرائم وهي الجرائم المالية، التي لا تمس الدول فقط بل تمس الأفراد أيضا سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، فاتحدوا في شكل منظم وأسسوا ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية.

قامت هذه المنظمات في الماضي، ولا تزال تقوم حاليا بدور مهم جدا في مكافحة الجرائم المالية وفضح مرتكبيها، وذلك من خلال مختلف الآليات التي ابتكرتها في هذا المجال، فما هي هذه الآليات؟

ولكن بادئ ذي بدء علينا أن نعرف ما هي المنظمات غير الحكومية، وما هي الخصائص التي تتمتع بها؟

تعريف المنظمات غير الحكومية:

يشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي نادرا ما تحمل اسم "منظمة" بل أسماء مختلفة مثل: اتحاد، وكالة، هيئة، مجلس،

نقابة، جمعية. . . الخ[1]. وهناك من يطلق عليها اسم "القطاع الثالث" و"القوى التي لا تهدف إلى تحقيق الربح" وكذا "المنظمات التطوعية" و"الجمعيات الأهلية"[2] و"جماعات الضغط"[3].

ونظرا لكون نشاط هذه المنظمات يغطى كل مجالات الحياة سواء داخل الدول أم خارجها، بحيث نجدها تنشط في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، البيئي، الصحي، التعليمي، الزراعي، الرياضي، الترفيهي. . . الخ، لذلك أجمع الباحثون على صعوبة وضع تعريف جامع مانع لها. ومع ذلك فقد كانت هناك العديد من المحاولات لتعريفها، وذلك على المستويين الداخلي والخارجي:

أ ـ تعريف المنظمات غير الحكومية على المستوى الداخلي: ينظر إلى هذه المنظمات على المستوى الداخلي على أساس أنها جمعيات تخضع للقانون الداخلي للدولة التي نشأت فيها، وقد تم تعريفها على أنها: "تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة إلى تحقيق الربح، والتي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية، وتجسد هذه التجمعات في الغالب فكرة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وخاصة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والمحرومة"[4].

---

[1] محمود خلف، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، دار زهران للنشر، الأردن، ط 3، 1997، ص287.

[2] يطلق في فرنسا على المنظمات غير الحكومية اسم "منظمات التضامن الدولية Organisations de solidarité internationale (OSI)"، وكذا " جمعيات التضامن الدولية Associations de solidarité internationale (ASI)", أنظر في هذا:

Philippe RYFMAN, « Organisations internationales et organisations non gouvernementales: partenaires ، concurrentes ou adversaires ? », Cahiers français, Janvier- Février, 2001, N°= 302, p2 .

[3] يطلق الأستاذ محمد سامي عبد الحميد على هذه المنظمات مصطلح "جماعات الضغط ذات الطابع الإنساني"، ويعطي أمثلة على بعض هذه الجماعات منها: منظمة السلام الأخضر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها. للمزيد من الاطلاع راجع:

محمد سامي عبد الحميد، " أصول القانون الدولي العام "، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 343 وما يليها.

محمد أبو ضيف باشا خليل، " جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية "، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، من ص 13 إلى 27.

[4] بركات كريم، " مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان "، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق – بودواو- جامعة بومرداس، 2005، ص54

كما تعرف على أساس أنها كيانات خاصة غير منشأة عن طريق حكومة أو اتفاق حكومي، ويتمتع أعضاؤها بحقوق تصويت مستقلة"[1].

ويعرفها الأستاذ صالح أحمد عزب بأنها: " المؤسسات والتنظيمات الأهلية ذات الطابع الشعبي الجماهيري غير الرسمي التي تظهر داخل مجتمعات الدول بأشكال وأنماط مختلفة، نتيجة لعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وروحية"[2].

أما المشرع الجزائري فقد عرف هذه المنظمات أو الجمعيات في إطار القانون 12- 06 الصادر بتاريخ 2012/01/12 بأنها: "تجمع لأشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة. ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني"[3]

ب ـ تعريف المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي: عرف الفقيه دومينيك كارو *Dominique Carreau"* المنظمات غير الحكومية بأنها: "المنظمات الخاصة التي لا تستهدف من نشاطها تحقيق الربح، وتعمل وفقا لقوانين دولة ما، ولكن يمارس البعض منها تأثيرا دوليا لا يمكن إنكاره"[4].

أما الأستاذ مارسال مارل *Marcel merle*، فيعرف المنظمات غير الحكومية بأنها " كل تجمع أو جمعية أو رابطة تتشكل من أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وعلى نحو قابل للاستمرار بغرض تحقيق أهداف معينة، ليس من بينها هدف تحقيق الربح أو الكسب "[5].

---

(1) وائل أحمد محمد علام، " المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة "، كلية حقوق بنها، جامعة الزقازيق، 2005، ص 5

(2) صالح أحمد عزب، " دليل عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار"، يصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1991، ص 6.

(3) أنظر المادة 02 من القانون رقم 12- 06 المتعلق بالجمعيات والذي صدر بتاريخ 21 صفر 1433 الموافق لـ 2012/01/12، العدد 02.

(4) أنظر: Dominique Carreau, « Droit international », Edi: PEDONE, Paris, 6ème edition, N°= 1,1999,P 415

(5) أنظر: Marcel Merle, « Sociologie des relations internationales », Edi: Dalloz, Paris, 3ème edition,1983, P 362

خصائص المنظمات غير الحكومية:

تعتبر المنظمات غير الحكومية كيانات متميزة سواء الوطنية منها أم الدولية، ويبدو هذا التميز جليا من خلال الخصائص التي تتميز بها، والتي تتمثل في:

أ - **المبادرة الخاصة في إنشاء المنظمات غير الحكومية:** تنشأ المنظمات غير الحكومية أساسا عن طريق اتفاق خاص بين الأفراد وباستقلالية تامة عن أية سلطة حكومية[1]، سواء كانت دولة أم منظمة حكومية[2]. وتعتبر هذه الخاصية الضمانة الأساسية لحياد واستقلالية هذه المنظمات عن الدول والمنظمات الحكومية[3]. غير أن الدولة تراقب تصرفات هذه المنظمات في سبيل تحقيق الأمن والنظام العام، دون أن تتدخل في شؤونها وأنشطتها إلا في حدود القانون[4].

ب ـ الطابع التطوعي للمنظمات غير الحكومية: تعتبر هذه الخاصية أيضا من أهم خصائص المنظمات غير الحكومية، إذ إن نشاط هذه المنظمات يقوم على الاقتناع الشخصي والأخلاقي ويرتكز على الطابع التطوعي للأفراد والمنخرطين فيها، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، دون السعي إلى تحقيق الربح أو الكسب، فأعمال هذه المنظمات لا تخرج عن الإطار التطوعي الإنساني[5]، بحيث عادة ما تعلن

---

(1) ولكن توجد استثناءات لهذه الخاصية، ذلك أن عددا من المنظمات غير الحكومية تأسست بمبادرة من هيئات حكومية، سواء كانت دولا أو منظمات حكومية، فمثلا تم إنشاء بعض الجمعيات أو الاتحادات العلمية الدولية بدعم وتوجيه من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). كما توجد منظمات غير حكومية تشكلت بتحريض من السلطات الحكومية للدول المتواجدة فيها، فمثلا المنظمة الأمريكية المسماة " مؤسسة تنمية إفريقيا *ADF* "أسست من طرف الكونغرس الأمريكي، وتمول من طرفه، وهي مطالبة بالإعلان عن طريقة صرفها لتلك الأموال في إفريقيا، ومع ذلك تعتبر منظمة غير حكومية

(2) أنظر: عياد مليكة، دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004، ص 53

(3) أنظر: Daniel Dormoy, « Droit des organisations internationales », Edi: DALLOZ, 1995, p 11

(4) أحمد سويلم العمري، "الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية"، مجلة السياسة الدولية، السنة 4، العدد 12، أفريل 1968، ص 106.

(5) بركات كريم، مرجع سابق، ص 124

أن ما يحرك أعضاءها والمتطوعين فيها هو حب مساعدة الغير فقط، وجزاؤهم هو ذلك الرضا المعنوي الذي يشعرون به نتيجة لمساعدة الآخرين[1].

ج - الطابع التضامني للمنظمات غير الحكومية: إضافة إلى طابعها التطوعي، تتميز المنظمات غير الحكومية بطابعها التضامني، بحيث يجمع أعضاءها روح التعاون والتآزر، سواء كانوا يحملون جنسية واحدة، كما هو الشأن بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية، أم يحملون جنسيات متعددة، كما هو الشأن بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية[2]، وذلك بُغْيَة تحقيق أهداف مشتركة عجزوا عن تحقيقها بصفة منفردة أو عن طريق حكومات دولهم. كما يظهر الطابع التضامني لهذه المنظمات من خلال تبني قضايا أو شعارات معينة من طرف إحدى المنظمات وبعدها تجد تضامنا ودعما كبيرين لها من طرف المنظمات غير الحكومية الأخرى[3].

د - طابع الاستمرارية والتنظيم: تتميز المنظمات غير الحكومية بطابع الاستمرارية في العمل، مما يجعلها دائمة الحضور والنشاط على المستوى الداخلي والدولي. وصفة الاستمرارية هاته هي التي تميزها عن مجرد التجمع المؤقت للأفراد، فالمنظمات غير الحكومية تنشأ لتحقيق أهداف عامة مشتركة بين أعضائها، وعمومية تلك الأهداف وتجريدها هو الذي يضفي عليها طابع الاستمرارية. ويترتب على ذلك أنه مادامت الأهداف المشتركة التي أنشئت من أجلها تلك المنظمات تتميز بالاستمرارية، فلا يُتَصَور أن تكون الأداة المستخدمة في إعمال تلك الأهداف ذات طبيعة

---

[1] إلا أن الطابع التطوعي لهذه المنظمات لا يمنعها من ممارسة بعض الأنشطة التي تحقق من خلالها مداخيل وأرباح، ولكن شريطة أن يكون الهدف من ذلك هو تمويل أنشطتها وتحقيق أهدافها، وليس توزيع تلك الأرباح على أعضائها. ولهذا نجد بعض المنظمات غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية تبيع بعض المنتجات الخاصة بها من كتب، ومنشورات وبعض الأشياء الرمزية التي يوجد عليها اسم وشعار المنظمة. ونفس الشيء تقوم به منظمة "مراقبة حقوق الإنسان *Human rights watch*" التي تقوم ببعض الأنشطة التجارية من أجل تحقيق مداخيل تمول بها أنشطتها، إذ تملك هذه المنظمة متاجر لبيع قمصان وقبعات تحمل اسم ورمز المنظمة، كما تملك متجرا الكترونيا لبيع هذه الأغراض.

[2] أحمد سويلم العمري، مرجع سابق، ص 106

[3] مثل قضية إلغاء عقوبة الإعدام التي نادت بها منظمة العفو الدولية والتي لاقت تجاوبا كبيرا لها من طرف المنظمات غير الحكومية الأخرى، وكذلك حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وغيرها من الأفكار.

مؤقتة. وعلى العكس من ذلك فإن التجمعات المؤقتة للأفراد (كالمؤتمرات واللقاءات والتجمعات) فإنها تنعقد لبحث موضوع معين ثم تنفض بعد الانتهاء من مناقشته[1].

ويساعد المنظمات غير الحكومية على الاستمرار ما تتميز به من تنظيم في هياكلها، بحيث تعتمد على هياكل تنظيمية بسيطة، تتفق وطبيعة عملها الذي لا يستهدف الربح.

هـ - الاستقلالية عن الجهات الحكومية: تتمتع المنظمات غير الحكومية بميزة العمل بصورة مستقلة عن الحكومات وأجهزتها، وبالتالي فهي ليست خاضعة للسياسات الحكومية أو الطموحات السياسية أو التجارية أو العسكرية للدول، فهي تتمتع بكامل الحرية في تبني أو عدم تبني السياسات أو التوجهات التي تأتيها من حكومات الدول التي نشأت فيها، أو من المنظمات الحكومية. وهذه الميزة تسمح لها بالحركة والنشاط بصورة مرنة أكثر بكثير من المنظمات الحكومية[2]. كما تسمح لها باختيار مواقفها واتخاذ قراراتها بكل حرية.

و - القدرة على التكيف، الابتكار والمبادرة: كثيرا ما تواجه المنظمات غير الحكومية العراقيل والصعوبات أثناء قيامها بمهامها، خاصة في الدول التي تنظر إليها على أنها شكل جديد من أشكال الاستعمار أو التدخل في الشؤون الداخلية، ولكن نظرا لما تتميز به هذه المنظمات من مرونة و قدرة على الحركة والتطور والتجديد، فإنها تتكيف مع هذه الأوضاع الجديدة الصعبة، وتبتكر الحلول للمشاكل التي تواجهها، بل الأكثر من ذلك أنها كثيرا ما تبادر بالتدخل في أماكن وحالات لا تستطيع حتى الدول والمنظمات الحكومية التدخل فيها لاعتبارات سياسية أو دبلوماسية أو أمنية.

---

[1] ينبغي عدم الخلط بين الاستمرارية والدوام، إذ أن المنظمات غير الحكومية شأنها شأن كل المنظمات وكل الكيانات القانونية الأخرى، فهي تولد وتحيى ثم تفنى، فالمقصود إذن باستمرارية المنظمات غير الحكومية هو أن تتوافر فيها عناصر البقاء، حتى ولو طرأ بعد ذلك على وجودها طارئ أدى إلى فنائها أو زوالها.

[2] أنظر: Claude-Albert Colliard et Louis Dubouis, «Institutions internationales», Edi: DALLOZ, 10ème Edi, 1995, p 80

ز ـ لا تعاني من الثقل البيروقراطي: نظرا للبنية الداخلية المرنة التي تتمتع بها[1]، فإنها تعمل بإيقاع سريع، بعيدا عن الثقل والإجراءات البيروقراطية التي تعاني منها نظيراتها الحكومية، بحيث تستطيع المنظمات غير الحكومية أن ترصد حركة المتغيرات التي تحدث في المجتمع، سواء الداخلي أم الدولي، وتقوم بالتصدي لها بصورة سريعة، وذلك من خلال مصادر المعلومات التي تحصل عليها بفضل شبكاتها وفروعها الوطنية والدولية، إضافة إلى استفادتها من المعلومات خارج الإطار الرسمي، من خلال الدبلوماسيين والموظفين الدوليين على هامش التجمعات والمحافل الدولية[2].

ح ـ انخفاض التكاليف: نظرا لاعتماد المنظمات غير الحكومية على هياكل تنظيمية بسيطة، ورغبتها في تقليص مصاريفها غير العملية، فهذا يجعلها أكثر اقتصادا وأقل كلفة مقارنة مع مثيلاتها الحكومية. فالمنظمات غير الحكومية لا تتكفل بمصاريف إدارات كبيرة أو مقر ضخم، كما أن أجور الموظفين لديها عادة ما يكون متواضعا، وأما المتطوعون فلا تَضْمَنُ لهم إلا التكاليف المتعلقة بالأعمال والتنقلات التي يقومون بها لصالح منظمتهم.

ط ـ القدرة على التأثير: تملك المنظمات غير الحكومية القدرة على التأثير، سواء في الرأي العام (الوطني والدولي) أم في الحكومات والمنظمات الحكومية.

فبالنسبة إلى الرأي العام تستطيع المنظمات غير الحكومية التأثير فيه وتحريكه وحتى توجيهه من خلال قدرتها الكبيرة على نشر أفكارها ومبادئها وأهدافها، وذلك عن طريق مجموعة من الآليات والوسائل التي تلجأ إلى استعمالها داخل الدول التي تمارس فيها نشاطها.

أما بالنسبة إلى الحكومات والمنظمات الحكومية، تستطيع المنظمات غير الحكومية، بما لديها من وظائف فضولية ومكانة لا يمكن الاستغناء عنها، أن تتفاوض مع الحكومات

---

(1) تتألف المنظمات غير الحكومية ـ عموما ـ من جهازين رئيسيين هما: أ ـ جمعية عمومية: تضم جميع أعضاء المنظمة، وتتولى إقرار السياسة العامة التي تنتهجها المنظمة في عملها. ب ـ هيئة إدارية أو مجلس إدارة: يتكون من عدد قليل من الأعضاء يقومون بمهام الإدارة وتنفيذ برامج العمل. كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن توظف أشخاصا للعمل لديها (موظفين عاديين، خبراء، فنيين، مختصين. . . الخ)، سواء كانوا من رعايا الدولة التي يوجد فيها المقر الرئيسي للمنظمة غير الحكومية أو من رعايا دول أخرى. للمزيد من الاطلاع، راجع:

رمزي نسيم حسونة، " دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية "، بحث قانوني مقدم لنيل درجة دبلوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2004، ص 15

(2) أنظر: Yves Beigbeder, « Le rôle international des organisations non gouvernementales », Edi: BRUYLANT, BRUXELLES, 1992, p 20

وأن تمارس ضغطا على الحكومات وعلى المنظمات الحكومية. فالمنظمات غير الحكومية تنتقد أحيانا السياسات الحكومية وتطالب بالتغييرات وبالخدمات الجديدة، كما تطالب بتغييرات في نشاط وسياسات المنظمات الحكومية.

هذا وكما قلنا في بداية المداخلة إن المنظمات غير الحكومية تنشط في مجالات عديدة ومتنوعة، من بينها المجال الاقتصادي والمالي. وقد لاحظت المنظمات غير الحكومية أن هناك ظاهرة سلبية يجب مكافحتها بكل الوسائل والطرق، وتتمثل في الجرائم المالية التي يرتكبها سواء الأفراد العاديون أم المسؤولون.

وقد ظهرت عدة منظمات غير حكومية مختصة في هذا المجال، وذلك على جميع الأصعدة:

- فعلى الصعيد الداخلي:

إذا أخذنا بعض الدول على سبيل المثال لا الحصر كالجزائر فقد ظهرت في داخلها عدة منظمات غير حكومية تهدف إلى محاربة الفساد بصفة عامة والذي يدخل ضمنه الفساد أو الجرائم المالية، من بين هذه المنظمات نذكر[1]:

- الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد: وهي فرع من منظمة شفافية دولية[2].

- خلية محاربة الفساد وحماية المال العام: وهي خلية تابعة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان. مهمة هذه الخلية هي رصد مؤشرات الرشوة بناء على ملفات قضائية وشكاوى المواطنين.

وفي المغرب هناك بعض المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مكافحة الجرائم المالية مثل:

- الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة.

- الهيئة الوطنية لحماية المال العام.

أما **على الصعيد المغاربي**: هناك الشبكة المغاربية لمحاربة الفساد وحماية الممتلكات العمومية

على الصعيد العربي: هناك المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وكذا المنظمة العربية للشفافية والنزاهة.

---

[1] بلال خروفي، الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر، مقال إلكتروني،

[2] هذا الفرع غير معترف به لدى السلطات الجزائرية.

وأما **على الصعيد الدولي**: فهناك بدون منازع منظمة شفافية دولية، التي تصدر كل سنة مؤشر الرشوة في جميع بلدان العالم.

هذه المنظمات وغيرها تعتمد في سبيل مكافحتها للجرائم المالية على مجموعة من الآليات، يمكن تقسيمها إلى قسمين: آليات وقائية توعوية، وآليات علاجية حمائية، فما هي هذه الآليات؟

أولا/ الآليات الوقائية التوعوية التي تستعملها المنظمات غير الحكومية في مكافحة الجرائم المالية:

تعتمد المنظمات غير الحكومية على مجموعة من الآليات التي تساعدها في الوقاية من الجرائم المالية والتوعية بخطورتها على الفرد والمجتمع، وتتمثل هذه الآليات في[1]:

1-إقامة التجمعات التحسيسية:

تعتبر هذه التجمعات من أهم الآليات التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية في عملية توعية الأفراد بحقوقهم وحرياتهم وطرق الدفاع عنها وحمايتها، كما تعد هذه التجمعات والملتقيات فرصة مناسبة لهذه المنظمات من أجل طرح انشغالاتها وآرائها بخصوص قضايا حقوق الإنسان على الرأي العام الدولي والداخلي. وتعتمد المنظمات غير الحكومية في تنظيمها لهذه التجمعات والملتقيات على حرية الاجتماع التي تتمتع بها باعتبارها شخصا معنويا داخل الدول يتمتع بالشخصية القانونية الاعتبارية.

وتأخذ هذه التجمعات أشكالا متعددة، فقد تكون في شكل مؤتمرات أو ندوات أو ملتقيات أو اجتماعات أو حلقات دراسية ونقاشية أو موائد مستديرة. . . إلخ. وتهدف المنظمات غير الحكومية من وراء هذه التجمعات والملتقيات إلى بلورة مواقف مشتركة بين الفعاليات المشاركة، وغالبا ما تكون محلا لاهتمام وسائل الإعلام بمختلف أنواعها[2].

---

[1] للمزيد من الاطلاع على بعض هذه الآليات، أنظر: المنظمة العربية لمكافحة الفساد: الوسائل، على الموقع الالكتروني للمنظمة والذي هو: www. arabanticorruption. org

[2] عصام الدين حسن، الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان: الضوابط والمعوقات، ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات "أمان"، أكتوبر 2007، على الموقع الالكتروني للمركز وهو: www. amanjordan. org، ص 2.

ومن أمثلة التجمعات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في مجال التوعية بخطورة الجرائم المالية نذكر ما يلي:

- الندوة التي عقدتها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بتاريخ 2013/03/01، والتي دعا من خلالها رئيس الرابطة مصطفى بوشاشي إلى إلزامية التصريح بالممتلكات لجميع المسؤولين، معتبرا أن هذه الخطوة ستجعل مكافحة الفساد المالي فعالة وقابلة للتجسيد. كما أكد رئيس الرابطة خلال هذه الندوة على إنشاء خلية لحماية المال العام ومكافحة الفساد، وهي تضم قانونيين ونقابيين[1].

- ملتقى عقدته الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد في الفترة من 15 إلى 18 ماي 2011، والذي كان يتمحور حول ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة وسبل مكافحته.

- قيام خلية محاربة الفساد وحماية المال العام بيوم تحسيسي للمواطنين من أجل تفعيل دور المجتمع المدني في محاربة الجرائم المالية.

- ندوة من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد حول الرقابة المالية في الدول العربية.

- ورشة عمل من تنظيم المنظمة العربية لمكافحة الفساد حول آليات الرقابة المالية في مصر وكيفية تطويرها لصالح الدولة والمجتمع.

- ندوة من تنظيم نفس المنظمة موضوعها الإصلاح الاقتصادي والمالي في الأقطار العربية.

2 ـ القيام بالدراسات والأبحاث:

من بين الآليات التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية في مجال التوعية والوقاية من الجرائم المالية قيامها بالعديد من الدراسات والأبحاث ذات الصلة. وتعتبر هذه الدراسات والأبحاث إنجازا كبيرا يضيف الكثير إلى فكر ومناهج الوقاية من الجرائم المالية. بعض هذه الدراسات تعتبر حصيلة لما قامت به هذه المنظمات من مؤتمرات وتجمعات وندوات وحلقات دراسية، وبعضها يعتبر حصيلة للنشاط الميداني لأعضائها من خلال الزيارات والمشاركات التي يقومون بها في مختلف دول العالم، والبعض الآخر يعتبر نِتَاج ما قامت به المكتبات ومراكز الدراسات التابعة للمنظمات غير الحكومية.

[1] بوغرارة عبد الحكيم، تنصيب خلية مكافحة الفساد وحماية المال العام، مقال في جريدة الشعب

ومن أمثلة الدراسات والأبحاث التي قامت بها هذه المنظمات نذكر:

- قيام خلية محاربة الفساد وحماية المال العام التابعة للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بدراسة حول مدى انخراط المواطنين في مواجهة الفساد المالي.

- قيام منظمة شفافية دولية ببحث في ماي 2013 حول الفساد المالي في قطاع الصحة في الجزائر. وحسب هذا البحث فإن قطاع الصحة يعتبر في صدارة القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر.

- قيام الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد في نوفمبر 2013 بدراسة حول استفحال ظاهرة الرشوة في الجزائر، وقد حذرت الجمعية من خلال هذه الدراسة من الأبعاد الخطيرة التي أخذتها الرشوة، بحيث إنها أوقفت النمو الاقتصادي، وعمقت الفوارق الاجتماعية، وشجعت على ظهور الجريمة المنظمة.

3 - إصدار الكتب والدوريات والنشرات:

لا تقف مهمة المنظمات غير الحكومية عند القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان، بل تتعدى ذلك إلى نشرها وتوزيعها على أكبر نطاق ممكن. وحتى يتسنى لها القيام بذلك تلجأ هذه المنظمات إلى إصدار العديد من الوثائق، تتنوع بين كتب ودوريات ومجلات ونشرات (شهرية أو نصف شهرية) ودراسات وغيرها[1].

وتكتسي هذه الإصدارات أهمية بالغة في تنمية الوعي والإدراك لدى الأفراد بخطورة الجرائم المالية، وقد أدركت المنظمات غير الحكومية هذه الحقيقة، لذلك نجدها تهتم كثيرا بهذه الآلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر أصدرت المنظمة العربية لمكافحة الفساد مجموعة من الإصدارات تمحورت حول ما يلي[2]:

- نشرة بعنوان " شركاء في النزاهة: نحو مجتمع عربي أكثر شفافية ونموا وتطورا".

- كتاب تحت عنوان "الديمقراطية وإشكالية العلاقة بين أنماط الفساد والجريمة المنظمة".

---

(1) إيمان محمد حسن، " تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر (1983-2003) "، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 131 وما يليها.

(2) للمزيد من الاطلاع أنظر الموقع الالكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد وهو: www.arabanticorruption.org

- وثيقة بعنوان "مكافحة الفساد... الإشكاليات المعوقات والفجوات".

- وثيقة بعنوان "وسائل تفعيل الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد".

- وثيقة بعنوان "الحكم الصالح شرط لمكافحة الفساد".

4 ـ تنظيم حملات التوعية:

تعتبر حملات التوعية التي تنظمها المنظمات غير الحكومية من أجل تحسيس الأفراد بخطورة الجرائم المالية وسبل مكافحتها من أنجع الوسائل وأحسنها، وتنطوي الحملة على اختيار قضية أو موضوع للنشاط المكثف بأشكاله المختلفة على مدى فترة زمنية محددة من أجل إنجاز أهداف قابلة للتحقيق من وجهة نظر المنظمات غير الحكومية المتبناة لهذه الحملة. وتقوم هذه المنظمات خلال تنظيمها لحملة ما بدعوة وسائل الإعلام المختلفة إلى تغطية كل جوانب الحملة، وبالتالي ضمان وجود إقبال جماهيري كبير عليها، مما يساعد على إنجاحها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

وتختلف النشاطات والأعمال التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية أثناء تنظيمها للحملة، فنجدها تكتب شعارات كبيرة ورسوما في الأوراق وقطع القماش تعبر فيها عن رأيها وموقفها من المسألة موضوع الحملة، كما تقوم بتنظيم معارض للصور الفوتوغرافية وصور فيديو وأفلام وثائقية لها علاقة بالحملة، وكذا القيام بإعداد منشورات ووثائق توزع على كل المواطنين سواء المشاركين في الحملة أم غير المشاركين.

5 ـ مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد وصياغة النصوص والمواثيق الخاصة بمكافحة الجرائم المالية:

تعتبر مشاركة المنظمات غير الحكومية في إعداد وصياغة النصوص والمواثيق الخاصة بمكافحة الجرائم المالية من أهم وسائل التوعية والوقاية، وذلك نظرا لكون هذه المنظمات أقرب كيان إلى الأفراد، بحيث إنها نشأت منهم وفي وسطهم وتحتك مباشرة بهم، وبالتالي فهي أحسن معبر عن حاجيات وتطلعات هؤلاء الأفراد. ولا تكتفي هذه المنظمات بمجرد الإعداد والصياغة، بل نجدها تقوم بنشاطات توعوية بشأن النصوص التي هي بصدد إعدادها وصياغتها بالتعاون مع المنظمات الحكومية، وذلك من خلال شرح وتوضيح أهميتها ومضمونها، حتى تحضر الرأي العام مسبقا لتقبلها والدفاع عنها والضغط على الحكومات للمصادقة عليها.

ومن أمثلة القوانين الداخلية التي شاركت المنظمات غير الحكومية في إعدادها هناك مسودة قانون حق الحصول على المعلومات في العراق[1].

ولا تكتفي هذه المنظمات بالمشاركة في إعداد وصياغة النصوص القانونية الداخلية، بل نجدها تؤدي دورا مهما في إعداد وصياغة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما أنها تراقب سريانها ومدى التزام الدول باحترامها، ففي الكثير من الأحيان نجد أن إبرام معاهدات دولية مهمة يرجع الفضل فيه - بالدرجة الأولى - إلى المنظمات غير الحكومية، حيث يحضر ممثلو هذه المنظمات جلسات إعداد وصياغة الوثائق الدولية، ويشاركون في اختيار الصياغة الدقيقة والفعالة، وذلك بما يبدونه من آراء سديدة في هذا المجال. ولا يقتصر دور المنظمات غير الحكومية على هذا المجال فحسب، بل تبذل جهودا كبيرة في سبيل إقناع الدول بالتصديق على الوثائق والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي شاركت في إعدادها وصياغتها وعلى متابعة تطبيقها، حتى وصفت هذه المنظمات بأنها حامية المعاهدات الدولية[2].

ومن أمثلة الاتفاقيات الدولية التي شاركت في إعدادها المنظمات غير الحكومية هناك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[3].

6 - التدريب والتوعية:

عرف نشاط المنظمات غير الحكومية تطورا ملحوظا، وذلك باتجاهه نحو التخصص، حيث ظهرت العديد من المنظمات التي تخصصت في مجالات محددة، من بينها التخصص في مجال التدريب والتوعية[4].

ويعتبر التدريب والتوعية بخطورة الجرائم المالية من أهم النشاطات التي تقوم بها هذه المنظمات، وفي سبيل قيامها بهذه المهمة، تضع المنظمات غير الحكومية البرامج التدريبية،

---

(1) للمزيد من الاطلاع، أنظر موجز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد www. nazaha. iq

(2) في هذا الإطار يقول الأستاذ Gaëlle BRETON-LE GOFF ما يلي:

« Les ONG jouent un rôle important en matière de mise en œuvre et de suivi des conventions. Les rapports qu'elles produisent, les guides pédagogiques et l'aide très concrète qu'elles apportent aux Etats dans la mise en œuvre des conventions en font les gardiennes des traités internationaux » .

أنظر: Gaëlle BRETON-LE GOFF« L'influence des organisations non gouvernementales (ONG) sur la négociation de quelques instruments internationaux », Edi: Yvon BLAIS, Bruxelles, 2001 p 18

(3) للمزيد من الاطلاع، أنظر موجز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد www. nazaha. iq

(4) عصام الدين حسن، مرجع سابق، ص 6.

تفتح ورشات تدريب وتوفر كل المستلزمات المادية والتقنية الخاصة بهذه العملية. وتلجأ هذه المنظمات في تدريبها للأفراد إلى الاستعانة بمتخصصين في هذا المجال كالقضاة ورجال الشرطة والمحامين وغيرهم. وقد تستهدف هذه المنظمات في تدريبها كافة الأفراد من مختلف المستويات داخل المجتمع، كما قد تستهدف فئات محددة كالقائمين على تنفيذ أحكام القانون أو المحامين أو المدرسين أو الطلبة أو حتى العاملين في المنظمات غير الحكومية.

ومن أمثلة الدورات التدريبية التي قامت بها المنظمات غير الحكومية يمكن ذكر:

ـ قيام الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان بدورة تكوينية في مجال مكافحة الفساد بمختلف أشكاله لصالح الصحفيين[1].

ـ قيام المنظمة العربية لمكافحة الفساد بالتنسيق مع نقابة المحامين المصرية بدورة تدريبية لفائدة المحامين في مصر، وذلك من أجل معرفة كيفية التصدي وتتبع الجرائم المالية.

7 ـ استعمال وسائل الإعلام المختلفة:

تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها من بين أهم الأدوات التي تستعملها المنظمات غير الحكومية في عملية الوقاية والتوعية بمخاطر الجرائم المالية. وتستعمل المنظمات هذه الوسائل انطلاقا من حرية التعبير والرأي والنشر التي تتمتع بها والتي كفلتها أغلب المواثيق الدولية والإقليمية وكذا التشريعات الداخلية.

وترجع أهمية هذه الوسائل إلى كون جميع الدول ـ تقريبا ـ تتوفر عليها وتوفرها لمواطنيها بدرجات متفاوتة، كما أن لهذه الوسائل تأثيرا كبيرا على الأفراد، فوسائل الإعلام تعد الوسيلة المثلى التي من خلالها يمكن للمنظمات غير الحكومية توعية وتحسيس الرأي العام بكافة المستجدات المتعلق بحقوقه وحرياته، بالإضافة إلى كونها الطريقة الأنسب لمخاطبة الأفراد والوصول إليهم حتى في الأماكن النائية والمعزولة.

ولا يقتصر استعمال وسائل الإعلام من طرف المنظمات غير الحكومية على الوسائل التقليدية (من تلفزيون وإذاعة وصحف)، بل يتعداه إلى الوسائل الإعلامية الحديثة وفي مقدمتها شبكة الإنترنت، والتي أصبحت تشكل مجالا إعلاميا جديدا بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية، وخاصة في نشاطها التوعوي والتحسيسي، فقد أنشأت الكثير من هذه

[1] خيرة لعروسي، بوشاشي يشدد على التحقق من وثائق المواطنين قبل رفع شكاوى للعدالة، مقال في جريدة الخبر بتاريخ 2011/03/17، www. elkhabar. com

المنظمات مواقع إلكترونية خاصة بها على شبكة الإنترنت، والتي تستطيع من خلالها مخاطبة الأفراد والشعوب بكل سهولة ويسر في كل أنحاء العالم.

وإدراكا لأهمية ونجاعة وسائل الإعلام التقليدية والحديثة في نشر الوعي والإدراك بحقوق الإنسان، نجد أن معظم المنظمات غير الحكومية سواء الداخلية أم الأجنبية، تدعو هذه الوسائل إلى تغطية نشاطاتها، فعندما ترغب هذه المنظمات في إقامة تجمعات وملتقيات تحسيسية أو في تنظيم حملات توعوية - التي سبق الإشارة إليها - فإنها تدعو وسائل الإعلام المختلفة إلى تغطية هذه النشاطات الترقوية، وبالتالي الوصول إلى أكبر عدد من المواطنين وتحسيسهم بالقضايا المتعلقة بهم.

8 - زيارة المنظمات غير الحكومية للهيئات والمؤسسات الحيوية داخل الدول:

تقوم المنظمات غير الحكومية، في سبيل إشاعة التوعية بالجرائم المالية وسبل مكافحتها، بزيارة مختلف المؤسسات والمرافق الحيوية داخل الدول مثل زيارة المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والمهنية وغيرها. وتقوم المنظمات غير الحكومية هناك بمجموعة من النشاطات التوعوية.

9 - تعاون المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الحكومية:

كثيرا ما تشارك المنظمات غير الحكومية في نشاطات المنظمات الحكومية، بهدف توعية المسؤولين بخطورة الجرائم المالية وضرورة مكافحتها، وحقيقة الوضع الداخلي. كما تتعاون المنظمات غير الحكومية مع المنظمات الحكومية من خلال تبادل الخبرات فيما بينها، فمثلا تنظم الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (وهي منظمة حكومية) في الفترة من 29 إلى 30 مارس 2010 دورة تدريبية لصالح المنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الفساد المالي[1]. وانعقد مؤتمر دولي من تنظيم منظمة شفافية دولية ومنظمة "برلمانيون ضد الفساد" (منظمة حكومية) حول مصير الأموال التي نهبها حكام أسقطتهم ثورات الربيع العربي[2].

---

[1] موجز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، العدد 17، فيفري 2010، ص 02.

[2] نفس المرجع، ص 11.

ثانيا/ الآليات العلاجية الحمائية التي تستعملها المنظمات غير الحكومية في مكافحة الجرائم المالية:

في حالة ما إذا فشلت المرحلة الأولى وهي الوقاية من الجرائم المالية، وبالتالي تم ارتكاب إحدى هذه الجرائم، فإن المنظمات غير الحكومية سوف تضطر إلى معالجة الوضع وحماية الأموال محل الجريمة، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي تستعملها لهذا الغرض، وتتمثل هذه الآليات في:

1 ـ آلية رصد وتتبع الجرائم المالية:

يعتبر رصد وتتبع الجرائم المالية أول وسيلة تستعملها المنظمات غير الحكومية في مكافحتها للجرائم المالية، وهي عملية ليست سهلة، إذ كثيرا ما يحيط الجناة اقترافهم لهذه الجرائم بسرية تامة. غير أن المنظمات غير الحكومية لم تقف مكتوفة الأيدي، بل أوجدت وسائل فعالة لرصد وتتبع الجرائم المالية، وتتمثل هذه الوسائل في:

أ ـ تلقي الشكاوى: تستقبل المنظمات غير الحكومية كل أنواع الشكاوى التي يدعي أصحابها أنهم ضحايا جرائم مالية كالرشوة أو أنهم شهود على بعض تلك الجرائم، وهذه الشكاوى قد يكون مصدرها المواطنون العاديون وإما الموظفون الذين يكتشفون مثل هذه الجرائم في إطار الوظائف التي يشغلونها، كما قد يكون مصدرها المسؤولون الكبار في الدولة الذين يفجرون بعض الفضائح المالية ذات العيار الثقيل، وذلك لاعتبارات معينة كتصفية الحسابات فيما بينهم.

ب ـ إقامة المنظمات غير الحكومية لعلاقات وطيدة مع وسائل الإعلام: كثيرا ما تقيم المنظمات غير الحكومية علاقات متينة مع الموظفين في وسائل الإعلام من صحف وإذاعة وتلفزيون وغيرها، وذلك من أجل رصد الجرائم المالية التي تصل أسماع وسائل الإعلام،

ج ـ تبادل المعلومات مع المنظمات الأخرى: من بين الوسائل التي تستعملها المنظمات غير الحكومية في عملية رصد وتتبع الجرائم المالية هي تبادل المعلومات مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذا المجال، وذلك سواء كانت هذه المنظمات حكومية أم غير حكومية.

فبالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية فإنها غالبا ما تتعاون فيما بينها من خلال تبادل المعلومات حول ارتكاب الجرائم المالية. ومن أجل تسهيل هذا التبادل أنشأت هذه المنظمات شبكات لتبادل المعلومات فيما بينها. كما قامت بالتكتل في شكل تحالفات، مثل التحالف الدولي لمنظمات المجتمع المدني، والذي ضم أكثر من 350 منظمة مجتمع مدني في العالم.

أما بالنسبة إلى المنظمات الدولية الحكومية وخاصة الأمم المتحدة، فكثيرا ما تتبادل المعلومات مع المنظمات غير الحكومية.

د ـ إنشاء المنظمات غير الحكومية الدولية لفروع لها داخل الدول: تعتمد المنظمات غير الحكومية ذات التوجه الدولي في رصدها لمختلف الجرائم المالية التي تقع داخل الدول على الفروع التي تنشئها داخل تلك الدول[1]، وتعتبر منظمة شفافية دولية من أهم المنظمات غير الحكومية التي أنشأت فروعا لها داخل مختلف دول العالم[2] بما فيها الدول الإفريقية منها: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا. العراق، الأردن، الكويت وغيرها.

والملاحظ أن فروع المنظمات غير الحكومية تلاقي صعوبات كبيرة جدا أثناء نشاطها داخل الدول، بحيث كثيرا ما يخضع أعضاؤها للرقابة والاعتقال وحتى القتل، فمثلا قامت السلطات الأنغولية بسجن أحد مناضلي فرع شفافية دولية وتم تعذيبه، بسبب تقارير عن تزاوج السلطة بالثروة وإكراه القصر على العمل في مناجم الماس[3]. وفي الجزائر منعت السلطات الجزائرية فرع شفافية وهو الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد من المشاركة في المؤتمر الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد الذي كان سينعقد في بنما في الفترة من 25- 29 نوفمبر 2013، وذلك بسبب عدم اعتراف السلطات الجزائرية بهذا الفرع.

---

(1) هناك عدة إيجابيات من إنشاء فروع لتلك المنظمات داخل الدول منها:

ـ سهولة رصد وتتبع انتهاكات حقوق الإنسان داخل الدول المتواجد بها تلك الفروع، لأنها تكون قريبة من مصادر الأحداث وعلى صلة مع مختلف تنظيمات المجتمع المدني من جمعيات ونقابات ونواد وغيرها.

ـ دقة المعلومات التي ترسلها الفروع إلى المنظمة الأم، مقارنة بالمعلومات التي تصل إلى هذه الأخيرة من مصادر أخرى بعيدة عن الحدث

ـ إمكانية تكليف المنظمة غير الحكومية للفروع التابعة لها من أجل القيام بالتحقيقات الميدانية التي تهمها، في حالة ما إذا رفضت السلطات الحكومية داخل الدول الإفريقية منح رخص للمنظمة للقيام بتلك التحقيقات.

ـ سرعة التحرك ونجاعته لصالح ضحايا الانتهاكات، مقارنة بالمنظمات غير الحكومية التي لا تملك فروعا لها داخل الدول الإفريقية. ـ سهولة اتصال فروع المنظمة غير الحكومية بالسلطات الحكومية داخل الدول الإفريقية مقارنة بالمنظمة الأم التي يكون مقرها بالخارج، وبالتالي ليست لها علاقات وطيدة مع تلك السلطات.

(2) بالنسبة لمنظمة العفو الدولية فإن فروعها عام 2007 تنتشر في أكثر من 150 دولة في مختلف أنحاء العالم.

أنظر: منظمة العفو الدولية، تقرير المنظمة لعام 2007: حقائق وأرقام، www. amnesty. org

(3) خالد شمت، منظمة شفافية دولية تحتفي بعقدين من محاربة الفساد، مقال إلكتروني على موقع المنظمة وهو: www. transparency. org

2 ـ آلية التدخل لدى السلطات الداخلية للدول:

تستعمل المنظمات غير الحكومية في سبيل ذلك عدة وسائل، تضع بها الدول أمام الأمر الواقع، وتتمثل هذه الوسائل في:

أ ـ إبلاغ السلطات القضائية بالجرائم المالية التي تصل إلى علمها: بحيث تقوم المنظمات غير الحكومية بإبلاغ وكيل الجمهورية أو النائب العام المختص بكل الجرائم المالية التي تتضمنها الشكاوى التي تصل إليها. ولعل السبب في حلول هذه المنظمات محل أصحاب الشكاوى عند تبليغ الجهات المختصة هو الخوف من الملاحقات والمتابعات التي يتعرضون لها، مما دفع بالكثير من المنظمات غير الحكومية إلى المطالبة بسن القوانين التي تحمي المبلغين عن قضايا الفساد المالي.

ب ـ توجيه خطابات ورسائل إلى المسؤولين: تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بالتدخل لدى السلطات الداخلية من خلال توجيهها لخطابات ورسائل مباشرة إلى المسؤولين. وتكمن الفائدة من هذا الأسلوب في أن التهاطل الكبير للخطابات والرسائل على المسؤولين من مختلف المنظمات غير الحكومية سواء الدولية أم الوطنية ومن مختلف الأماكن، قد يدفع بهؤلاء المسئولين إلى إعادة النظر في مواقفهم من بعض القضايا والمواضيع، فمثلا وجهت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد رسالة إلى الوزير الأول عبد المالك سلال عندما زار مؤخرا ولايتي خنشلة وأم البواقي، دعته من خلالها إلى الاطلاع على حجم الفساد في تلك الولايتين[1]. كما قامت نفس الجمعية بإرسال رسالة ثانية إلى الوزير الأول تتضمن الفضائح المالية الخطيرة التي تشهدها التعاضدية العامة للحماية المدنية[2].

ج ـ تقديم المساعدات القانونية لضحايا الجرائم المالية: تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتقديم استشارات ومساعدات قانونية للأشخاص المعنويين والطبيعيين ضحايا الجرائم المالية، وذلك إما بإرشادهم إلى مختلف الإجراءات القانونية الواجب اتباعها لاسترجاع أموالهم، أو عن طريق تعيين محامين تتكفل تلك المنظمات بأتعابهم.

---

[1] محمد شراق، الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد تراسل سلال: إرهاب إداري ونهب أموال وبريكولاج تنموي بالولايات، مقال منشور بجريدة الخبر بتاريخ 2013/11/18، www. elkhabar. com

[2] ع. تومي، الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد تكشف عن فضائح مالية خطيرة بالتعاضدية العامة للحماية المدنية، مقال منشور في جريدة الأحداث بتاريخ 2013/09/22

د ـ نشر التقارير التي تفضح المسؤولين عن الجرائم المالية: يعتبر نشر التقارير التي تفضح المسؤولين عن الجرائم المالية من أنجع الوسائل وأكثرها فعالية، إذ كثيرا ما تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى وسائل الإعلام من أجل فضح مرتكبي الجرائم المالية[1]، مما يجعل هؤلاء في حرج شديد إزاء المعلومات والحقائق المنشورة، وخاصة إذا كانوا من كبار المسؤولين في الدولة، وهذا يشكل ضغطا كبيرا على هذه الأخيرة سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي.

وللإشارة فإن عملية النشر تزداد نجاعتها وقوة تأثيرها وضغطها عندما يتم نشرها على أوسع نطاق ممكن، وقد تستعمل المنظمات غير الحكومية لتحقيق ذلك وسائل النشر التقليدية والمتمثلة في طبع التقارير بأعداد كبيرة جدا وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الدول والمنظمات والهيئات المهتمة بحماية حقوق الإنسان، كما قد تستعمل وسائل النشر الحديثة، والمتمثلة خاصة في شبكة الإنترنت، إذ أصبحت أغلب المنظمات غير الحكومية تنشر تقاريرها عبر مواقع الإنترنت، مما يزيد من عدد المطلعين عليها، وخاصة أن هذه المواقع كثيرا ما تفلت من الرقابة الحكومية عليها[2]. وتأكيدا على ذلك يقول الأستاذ Riva Kurt في دراسة له حول المنظمات غير الحكومية ما يلي: " تلعب التكنولوجيات الجديدة دورا مهما في نشاط المنظمات غير الحكومية... ويعتبر الإعلام الآلي والرسائل الإلكترونية والإنترنت من أهم الأدوات التي تستعملها هذه المنظمات في نشر المعلومات "[3].

كما تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى أسلوب آخر لفضح المسؤولين عن الجرائم المالية، وهو تقديم تقارير موازية لتقارير الدول، بحيث كثيرا ما تغتنم هذه المنظمات فرصة تقديم الدول لتقاريرها للمنظمات الدولية، فتقوم هي الأخرى بتقديم تقارير معاكسة تماما، مما يؤدي إلى فضح تلك الدول ويضعها في حالة إحراج حقيقية أمام المنظمات الدولية. وهذا ما

---

[1] في هذا الإطار يقول رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن خلية حماية المال العام ستفضح السلطات القضائية في وسائل الإعلام الوطنية والدولية في حالة عدم التحقيق في الجرائم المالية التي أحالتها الخلية عليها.

أنظر: خيرة لعروسي، رفع حالة الطوارئ أمر شكلي ولا توجد إرادة سياسية لإطلاق الحريات، مقال في جريدة الخبر بتاريخ 2011/03/03، www. elkhabar. com

[2] بركات كريم، مرجع سابق، ص 69.

[3] مشار إليه في كتاب: Gaëlle BRETON-LE GOFF, op. cit, p 17

فعلته الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد التي قدمت تقريرا موازيا لتقرير الجزائر، وذلك بمناسبة اجتماع في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد[1].

غير أنه يجب على المنظمات غير الحكومية أن تتصرف بحسن نية وبموضوعية، عندما تقوم بإعداد ونشر تقاريرها، بحيث يجب ألا ينطوي تصرفها على اعتبارات سياسية أو مصلحية، كما ينبغي أن تستند المعلومات التي تنشرها على مصادر أكيدة[2].

هـ- تتبع الأموال المنهوبة واستردادها: من بين الآليات العلاجية التي تستعملها المنظمات غير الحكومية هي آلية تتبع الأموال التي تم نهبها وتحويلها إلى حسابات خاصة في بنوك أجنبية، وهذا من أجل إرجاعها إلى المصدر أي الدولة الضحية. وقد ظهرت هذه الآلية بصورة أوضح في غضون الثورات العربية في تونس، ليبيا ومصر. فلقد قالت مديرة منظمة شفافية دولية "هوغيت لابيل " إن المنظمة لديها آلية خاصة لتتبع الأموال المنهوبة في العالم العربي. وأوضحت أن هذه الآلية تتم من خلال وزراء مالية قمة العشرين المكلفين بإجراء تحريات حول هذه الأموال وتجميدها، من أجل إعادتها إلى الدول التي نهبت منها[3]. كما قال رئيس جمعية شفافية كويتية إن جمعيات الشفافية في كل من ليبيا وتونس قد قطعت خطوات قانونية كبيرة في سبيل استرداد الأموال التي نهبها النظامان السابقان في البلدين[4].

الخاتمة:

في خاتمة هذا المقال يحق لنا أن نتساءل ما مدى نجاعة الآليات التي استعملتها المنظمات غير الحكومية داخل الدول العربية عامة وفي الجزائر على وجه الخصوص؟

أحسن إجابة عن هذا التساؤل تكون بالرجوع إلى الواقع، وفي هذا الإطار إذا ألقينا نظرة سريعة على تقرير إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية وهي منظمة شفافية دولية التي تهتم بملف الفساد بصفة عامة والفساد المالي على وجه الخصوص، فإننا نلاحظ ما يلي:

---

[1] للإطلاع بأكثر تفصيل على مضمون تقرير الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد الموازي، أنظر مقال في: جريدة الفجر، جيلالي حجاج يربط انتشار الفساد بغياب إرادة سياسية لمكافحته، مقال مؤرخ في 2013/11/24.

[2] سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، 2003، ص 200.

[3] الجزيرة، الاضطرابات تمنع تسليم مصر أموالها المنهوبة، www. aldjazera. net

[4] خالد شمت، مرجع سابق.

تعتبر الصومال والسودان الدولتين الأكثر فسادا في العالم، بحيث تصدرتا قائمة مؤشر الفساد في العالم لعام 2012، وذلك باحتلالهما المرتبة 174 و 173على التوالي، تبعتهما العراق في المرتبة 169عالميا، ثم ليبيا في المرتبة 160. وجاءت الجزائر في المرتبة 105عالميا ثم المغرب في المرتبة 88. وتشاركت كل من السعودية والكويت المرتبة 66 عالميا. أما الدول العربية الأقل فسادا فهي الإمارات العربية وقطر اللتان جاءتا في المرتبة 27 عالميا.

وعليه نلاحظ من خلال هذه الأرقام أن ظاهرة الفساد عموما والفساد المالي على وجه الخصوص مستفحلة جدا في معظم الدول العربية، وهذا يجعلنا نصل إلى نتيجة هي أن الآليات التي تستعملها المنظمات غير الحكومية في مكافحة الجرائم المالية لم تأت أكلها بعد، وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- قلة عدد المنظمات غير الحكومية المهتمة بالتوعية والتحسيس بخطورة الجرائم المالية وسبل مكافحتها.

- معاناة المنظمات غير الحكومية من مشاكل داخل الدول العربية عموما وفي الجزائر خصوصا، بحيث تنظر السلطات إلى هذه المنظمات نظرة سلبية وتضع لها العراقيل في نشاطها، وذلك بعدم الاعتراف بها أحيانا (مثل الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد) أو تهميشها وعدم أخذ رأيها في القضايا التي تهم المواطن.

- قلة الوعي لدى المواطنين في مختلف الدول العربية، بما فيها الجزائر، بأهمية المشاركة في الحياة العامة للمجتمع وفي التهيكل في شكل جمعيات ونقابات واتحادات من أجل حماية حقوقهم ومكافحة الآفات التي تضر بهم مثل آفة الجرائم المالية.

- الثغرات التي تعاني منها القوانين في بعض الدول العربية، مثل قانون مكافحة الفساد في الجزائر رقم 06-01لعام 2006 والذي لا يحمي المبلغين عن الجرائم المالية ولا يجبر المسؤولين على التصريح بممتلكاتهم.

- عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في منح المنظمات غير الحكومية المكانة التي تستحقها كشريك ووسيط بين السلطة والمواطنين.

ومن أجل الخروج من هذه الوضعية فإننا نقترح ما يلي:

- يجب على المنظمات غير الحكومية الموجودة حاليا أن تضاعف جهودها من أجل التوعية بأهمية العمل التطوعي وأهمية التكتل في شكل جمعيات ومنظمات مهيكلة.

- يجب على السلطات الداخلية في الدول العربية أن تعدل القوانين الحالية أو تسن قوانين جديدة تتعلق بمكافحة الجرائم المالية، وأن تهتم بحماية المبلغين عن الفساد المالي، وكذا إجبار المسؤولين على التصريح بممتلكاتهم قبل وبعد توليهم لمناصبهم.

- ضرورة إقامة علاقة تحاور وتعاون بين المنظمات غير الحكومية والسلطات الداخلية، وبالتالي تغيير النظرة السلبية من طرف السلطات لهذه المنظمات.

المراجع:

أولا/ باللغة العربية:

- محمود خلف، **"مدخل إلى علم العلاقات الدولية"**، دار زهران للنشر، الأردن، ط 3، 1997

- محمد سامي عبد الحميد، **"أصول القانون الدولي العام"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005

- محمد سامي عبد الحميد، "أصول القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005

- محمد أبو ضيف باشا خليل، **"جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008

- وائل أحمد محمد علام، **"المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة"**، كلية حقوق بنها، جامعة الزقازيق، 2005

- سعيد سالم جويلي، **المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي**، دار النهضة العربية، 2003، ص 200.

- صالح أحمد عزب، **"دليل عمل المنظمات غير الحكومية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار"**، يصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 199.

- أحمد سويلم العمري، **"الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية"**، مجلة السياسة الدولية، السنة 4، العدد 12، أفريل 1968.

- إيمان محمد حسن، **"تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر (1983-2003)"**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

- بركات كريم، **"مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان"**، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق – بودواو- جامعة بومرداس، 2005

- عياد مليكة، **دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2004

- رمزي نسيم حسونة، **"دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية"**، بحث قانوني مقدم لنيل درجة دبلوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2004

- بلال خروفي، **الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية في الجزائر**، مقال إلكتروني

- عصام الدين حسن، **الأداء الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان: الضوابط والمعوقات**، ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات "أمان"، أكتوبر 2007، على الموقع الالكتروني للمركز وهو: www. amanjordan. org

- خالد شمت، **منظمة شفافية دولية تحتفي بعقدين من محاربة الفساد**، www. transparency. org

- المنظمة العربية لمكافحة الفساد: الوسائل، www. arabanticorruption. org

- منظمة العفو الدولية، تقرير المنظمة لعام 2007: حقائق وأرقام، www. amnesty. org

- موجز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، العدد 17، فيفري 2010

- موجز الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد www. nazaha. iq

- بوغرارة عبد الحكيم، تنصيب خلية مكافحة الفساد وحماية المال العام، مقال في جريدة الشعب

- خيرة لعروسي، بوشاشي يشدد على التحقق من وثائق المواطنين قبل رفع شكاوى للعدالة، مقال في جريدة الخبر بتاريخ 2011/03/17، www. elkhabar. com

- خيرة لعروسي، رفع حالة الطوارئ أمر شكلي ولا توجد إرادة سياسية لإطلاق الحريات، مقال في جريدة الخبر بتاريخ 2011/03/03، www. elkhabar. com

- محمد شراق، الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد تراسل سلال: إرهاب إداري ونهب أموال وبريكولاج تنموي بالولايات، مقال منشور بجريدة الخبر بتاريخ 2013/11/18، www. elkhabar. com

ـ ع. تومي، الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد تكشف عن فضائح مالية خطيرة بالتعاضدية العامة للحماية المدنية، مقال منشور في جريدة الأحداث بتاريخ 2013/09/22

ـ القانون رقم 12- 06 المتعلق بالجمعيات والذي نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 صفر 1433 الموافق لـ 2012/01/12، العدد 02.

ثانيا/ باللغة الفرنسية:

ـ Philippe RYFMAN, **« Organisations internationales et organisations non gouvernementales: partenaires, concurrentes ou adversaires ? »**, Cahiers français, Janvier- Février, 2001, N°= 302

- Dominique Carreau, **« Droit international »**, Edi: PEDONE, Paris, 6ème edition,N°= 1, 1999

- Marcel Merle**, « Sociologie des relations internationales »**, Edi: Dalloz, Paris, 3ème edition,1983

- Daniel Dormoy, **« Droit des organisations internationales »**, Edi: DALLOZ, 1995

- Claude-Albert Colliard et Louis Dubouis, «**Institutions internationales** », Edi: DALLOZ, 10ème Edi, 1995

- Yves Beigbeder, **« Le rôle international des organisations non gouvernementales** », Edi: BRUYLANT, BRUXELLES, 1992

- Gaëlle BRETON-LE GOFF**« L'influence des organisations non gouvernementales (ONG) sur la négociation de quelques instruments internationaux »**, Edi: Yvon BLAIS, Bruxelles, 2001